ملحق شهري

العربي الجديد

فلسطين

الأحد **28** مارس/ آذار 2021 م 15 شعبان 1442 هـ □ العدد 69 السنة السابعة
Sunday **28** March 2021

مسار

الانتفاضات الشعبية... تقاطع بين المطالب اليومية والمشروع الوطني
[3.2]

قضية

العمليات الفردية... النضال الفلسطيني وفق معايير الممكن
[5.4]

قراءة

حراك الداخل... مراكمة الوعي من «برافر» إلى أم الفحم
[7.6]

النضال الفلسطيني تجاوز النخب السياسية (عصام ريماوي/الأناضول)

الشارع الفلسطيني والقيادة المفقودة

حيّان جابر

مرت التجربة الفلسطينية بالكثير من المحطات الهامة والمصيرية، التي خاض فيها الشارع الفلسطيني مختلف أشكال النضال من أجل الدفاع عن حقوقه وأرضه وشعبه، بدءا من فترة الانتداب البريطاني وصولا إلى مرحلة الاحتلال الصهيوني، ومازال الشارع الفلسطيني داخل وخارج فلسطين يناضل من أجلها وفق الظرف والإمكانيات المتاحة. الأمر الذي يضعنا أمام سمتين بارزتين لهذا التاريخ النضالي الطويل الذي يمتد لأكثر من مائة عام، تعبر الأولى عن إصرار الشعب الفلسطيني على استعادة حقوقه المستلبة رغم جميع الصعاب التي تعرض ومازال يتعرض لها، في حين تعبر الثانية عن حجم الهوة الكبيرة التي تفصل الشعب الفلسطيني عن ممثليه المفترضين، إذ ما استثنينا الحقبة التاريخية الممتدة منذ نهاية ستينيات القرن الماضي حتى نهاية السبعينيات منه. وهي المرحلة التي شهدت صعود حركة التحرر الوطني وسيطرة حركة فتح على منظمة التحرير.

فإذا عدنا بذاكرتنا إلى تلك المرحلة تحديدا نلحظ مدى متانة العلاقة الحاصلة فيها بين القوى الشعبية داخل وخارج فلسطين مع الجسم السياسي الفلسطيني بتنوعاته السياسية المختلفة، الأمر الذي انعكس في ثقة الشارع وارتباطه بها، ودفاعه عنها في وجه أي محاولة إقليمية أو دولية لنزع شرعيتها، كما نلحظ مدى تجاوب الشارع مع دعواتها ونداءاتها، من خلال حجم الالتحاق بالعمل الفدائي والتظاهرات التي جالت العديد من الشوارع دعما لتوجهات الجسم السياسي الفلسطيني، وكأننا أمام قيادة منتخبة ومنبثقة من رحم التجمعات الفلسطينية. كما تميزت تلك المرحلة بتعدد القوى السياسية وتباين قراءتها السياسية وتعدد شخصياتها القيادية المؤثرة على الشارع سياسيا وثقافيا واجتماعيا، من وديع حداد وجورج حبش وغسان كنفاني وناجي العلي مرورا بأبو أياد وأبو جهاد ومحمود درويش وسميح القاسم وصولا إلى أبو عمار صاحب النفوذ والتأثير الأكبر. لكنها في النهاية مرحلة عابرة لم تدم كثيرا، بل سارعت قيادة الجسم السياسي ولاسيما قيادة فتح إلى استثمارها في خيارات لا تمثل توجهات ومصالح مجمل الشعب الفلسطيني، توجتها في اتفاق أوسلو، الذي كان تعبيرا صارخا عن تحول العلاقة بين الشارع الفلسطيني والجسم السياسي الفلسطيني، تحول تعود بداياته إلى مرحلة إقرار البرنامج المرحلي الذي كان بمثابة صفعة للكثير من الفئات الفلسطينية لاسيما اللاجئين وفلسطيني 48، وإن عول البعض على حسن نية مقري البرنامج المرحلي استنادا إلى تجربة المرحلة التي سبقتها، والتي تحدثنا عنها سريعا مسبقا. لكن سقطت جميع الأقنعة بعد توقيع اتفاق أوسلو وخصوصا بعد مضي الفترة الانتقالية وتلاحق التسريبات الصهيونية والدولية عن فحوى المسار الأوسلوي، لتسقط ورقة التوت عن قيادة الجسم السياسي الفلسطيني، وتنقطع الشعرة الأخيرة التي ربطته بالشارع الفلسطيني. ثم كانت الانتفاضة الثانية بمثابة الفرصة الأخيرة لاستعادة ترابط العلاقة مع الشارع، لكن وبغض النظر عن طبيعة موقف وتوجه رأس ومجمل الجسم السياسي الفلسطيني، أبو عمار منها، ومخططاته لما بعدها، غير أنها جسدت الحقيقة التي حاول الكثير نكرانها، والقاضية بأن الزمن لا يعود إلى الخلف، ولا يمكن استعادة بنية حركة التحرر بعد كل التغيرات التي سارع الجسم السياسي الفلسطيني إليها تعبيرا عن التزامه بأوسلو والحل التفاوضي المجحف بحقوقنا الفلسطينية، ما أدى إلى تكريس مفاعيل والتزامات أوسلو على مجمل الجسم السياسي الفلسطيني، وهو ما نعيش تداعياته حتى اللحظة.

في ظل كل ذلك سارع الجسم السياسي الفلسطيني إلى بناء علاقة ترابطية جديدة مع الشارع الفلسطيني، قوامها المصلحة الآنية الفردية والحاجة المعيشية واليومية، بل وتم تعزيزها في مرحلة ما بعد أبو عمار، حتى أصبح الجسم السياسي الفلسطيني بمثابة فرصة عمل ومصدر دخل العديد من الفلسطينيين الصامتين على ممارساته، وهو المتحكم الأكبر شبه الوحيد في توزيع المنح الدراسية والمساعدات الإنسانية والصحية، فضلاً عن تقديمه تسهيلات إدارية بغرض دعم البطانة المحيطة به، وتسهيل حصولها على صفقات اقتصادية مضمونة الربحية، بعضها وربما جلها ذات ارتباط مشبوه مع الاقتصاد الصهيوني، فضلاً عن تكريس ودعم النفوذ العشائري المرتبط بها ومعها في مشروعها السياسي الحالي. الأمر الذي أدى إلى انفضاض جماهيري نسبي عن الجسم السياسي، تعود نسبيته إلى ارتباط جزء كبير من الفلسطينيين معيشيا وخدميا به، رغم فقدانهم الثقة به سياسيا. وعليه يخوض الشارع الفلسطيني اليوم تحديات استثنائية وصعبة جداً ومتشعبة، لا تقتصر على تحديه الاحتلال الصهيوني ومخططاته وممارساته اليومية، بل أيضا يخوض تحديا بنيويا وتنظيميا، يتمثل في حاجته إلى قوى تنظيمية وتمثيليه تعبر عنه وعن أهدافه وتطلعاته المشروعة في ظل وضع يربطه معيشيا وخدميا بهيكلية تنظيمية وسياسية فقدت الجزء الأكبر من شرعيتها الشعبية، إن لم نقل جلها.

مسار

ولدت العديد من الحركات الشعبية تحت مسميات مختلفة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، منها النقابات العمالية والاتحادات النسوية والطلابية والتي شاركت في الاحتجاجات والمظاهرات التي كان من أبرزها يوم الأرض في 30 آذار 1976، وكذلك لجنة التوجيه الوطني وغيرها، وكانت آخر انتخابات بلدية قد جرت في العام 1976، التي عبر فيها الشعب الفلسطيني عن إرادته، بانتخاب ممثلين وطنيين مؤكدين على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ورفضه الإدارة المدنية

الانتفاضات الشعبية

تناقض بين المطالب اليومية والمشروع الوطني

عوامل خارجية وداخلية خفضت سقف الاستحقاق السياسي للانتفاضة الأولى (أنابل رويرت/Getty)

وجيه العيسه

لم تتوقف المحاولات الاحتجاجية والهبات الشعبية في الأراضي الفلسطينية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، في وقت استمر الاحتلال الإسرائيلي في سياساته الهادفة إلى منع أي محاولة للتنظيم، أو التحرك الاحتجاجي العلني، وحظر إجراء أي انتخابات ديمقراطية في محاولة لتكريس واقع جديد، ومنع من خلال الأوامر العسكرية أي نشاطات ذات طابع سياسي.

وفي الواقع فإن العديد من الحركات الشعبية ولدت تحت مسميات مختلفة في ظل الاحتلال الإسرائيلي في سبعينيات القرن العشرين، منها النقابات العمالية والاتحادات النسوية والطلابية والتطوعية ذات الطابع الجماهيري والعلني التي شاركت في الاحتجاجات والمظاهرات التي كان من أبرزها يوم الأرض في 30 آذار 1976 كعنوان للدفاع عن الأرض، وكذلك لجنة التوجيه الوطني وغيرها، وأغلقت النقابات والأندية ومراكز الشباب، وكانت آخر انتخابات بلدية قد جرت في العام 1976، التي عبر فيها الشعب الفلسطيني عن إرادته، بانتخاب ممثلين وطنيين مؤكدين على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ورفضه الإدارة المدنية، وإن بقيت التنظيمات الفلسطينية هي اللاعب والمحرك الأساسي في المواجهة، دون أن تشكل حراكاً ذا طابع جماهيري حقيقي، إذ اقتصر عملها في معظمه على النشطاء السياسيين والأعضاء في التنظيمات السياسية الفلسطينية التي كانت محظورة، وكانت مطالبها موجهة لمناهضة الاحتلال.

> اتساع دور الحركات الشعبية مؤخرا مع تراجع الاحزاب السياسية التقليدية

أدت هذه التراكمات إلى اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى التي شاركت فيها كل الحركات والمنظمات الجماهيرية بشكل عفوي أولا ثم ممنهج احتجاجاً على سياسات الاحتلال وممارساته القمعية، ولكن لم يمض وقت طويل حتى عادت الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية التي كان معظمها خارج الوطن إلى العمل على احتواء فعاليات الانتفاضة الشعبية والسيطرة عليها. ولم تنجح هذه الحركات والمنظمات الشعبية في التحول الى حركات اجتماعية فاعلة، حيث أبقت على البعد السياسي كأولوية أساسية ضمن توازن القوى داخل الحركة الوطنية. وهذا يمكن تفهمه من خلال طبيعة العمل السري في ظل وجود سلطة الاحتلال، ما ساهم في الحد من تطور الحركات الجماهيرية والاجتماعية في الأراضي المحتلة، وبقيت الحركة الطلابية رغم عمليات القمع أحد الخطوط الأمامية في الحركة الوطنية الفلسطينية.

جاءت تسمية الانتفاضة الثانية كامتداد ومحاولة لإعادة نسخ ما جرى في الانتفاضة الأولى التي بدأت في العام 1987، في محاولة مكررة لاسترجاع الزخم الواسع والحماسة التي رافقت الانتفاضة الشعبية الأولى، التي تميزت بالمشاركة الجماهيرية الواسعة، ووصلت إلى كل بيت في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة رغم التواجد والسيطرة الكاملة للاحتلال الإسرائيلي، الذي فشل في إيقافها رغم استخدامه جميع وسائل التنكيل والقتل والاعتقالات، التي طاولت كل الأعمار والمهن، وكان حظر التجول المكثف أداة لمحاولة السيطرة على إرادة الفلسطينيين، ومع ذلك لم تنجح كل هذه الوسائل في وقف الانتفاضة التي استمرت لأكثر من خمس سنوات، ولكن الظروف المحيطة تغيرت كثيراً.

وبالنظر الى الوراء قليلاً نجد أن هذه الانتفاضة الشعبية والتي بدأت عفوية، تميزت بالدور الفعال للأحزاب والتنظيمات الفلسطينية التي تولت قيادتها، من خلال القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة واللجان التابعة لها، التي كانت تمثل الكل الفلسطيني، تحت شعار رفض الاحتلال وسياساته والدعوة إلى إنهاء الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وتجلى انحسار الدور الشعبي وتراجع المشاركة الشعبية في الانتفاضة الأولى أمام تقدم السيطرة التنظيمية للأحزاب السياسية، التي أخذت تمسك بزمام الأمور وتوجه البوصلة وتعطي التعليمات لحركة الجمهور الفلسطيني، الذي سار خلفها بإرادته وثقته بأن هذه القيادة السياسية يمكنها القيام بالدور القيادي الفعال نيابة عن الشعب الفلسطيني كله للوصول إلى إنهاء الاحتلال.

ولالأسف فإن الظروف والعوامل الخارجية التي رافقت هذه الانتفاضة في تلك الفترة من احتلال الكويت من قبل العراق والانقسامات العربية أبعدت الأنظار قليلا عن الانتفاضة، وعمقت من الأزمة العامة في المنطقة العربية وتداعياتها على الموقف الفلسطيني، وبالتالي انخفاض الدعم المالي والمعنوي العربي للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ولم يمر وقت طويل حتى وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو مع الحكومة الإسرائيلية، كان من نتائجها نيابة عن الشعب الفلسطيني، المباشرة إنشاء السلطة الفلسطينية، التي بدأت بالتصرف كدولة ذات سيادة تسيطر على أقل من 20% من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبدأت في إقرار التشريعات وإدارة أحوال المواطنين الفلسطينيين، وبدأ التراجع الفعلي التدريجي لتأثير الأحزاب السياسية الرئيسية، سواء التي سيطرت على السلطة أو المعارضة، ما دفع العديد من القطاعات إلى العمل خارج الأطر السياسية، في سبيل تحقيق بعض المطالب الاقتصادية والاجتماعية، ونشأت العديد من النقابات خارج الإطار النقابي الرسمي، وتضاعف عدد المؤسسات الأهلية العاملة في المجالات المختلفة، حيث شملت العديد من المجالات المحددة، الذي نجح في اجتذاب مئات الآلاف من العاملين، لكنه كغيره من حركات احتجاجية مشابهة لم يتمكن من الاستمرار في ذات النهج، حيث لم يطل الزمن طويلا حتى تحول إلى أحزاب سياسية دخلت البرلمانات، كان أشهرها في ألمانيا. أما فلسطينيا فقد أخذت الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في التقدم، في ظل تراجع الأحزاب السياسية عن دورها وانحسار مظلتها في الحراك الحكومي وتراجع دورها المؤثر سياسياً، بحيث أصبحت جزءا من المنظومة الحاكمة وابتعدت عن مطالب المواطنين العشرين، بداية من حراك مناصري البيئة والقضايا المحددة، الذي نجح في ذي المطالب المحددة، حيث شملت العديد تسيطر على أقل من 20% من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبدأت في إقرار التشريعات وإدارة أحوال المواطنين الفلسطينيين، وبدأ التراجع الفعلي التدريجي لتأثير الأحزاب السياسية الرئيسية، سواء التي سيطرت على السلطة أو المعارضة، ما دفع العديد من القطاعات إلى العمل خارج الأطر السياسية، في سبيل تحقيق بعض المطالب الاقتصادية والاجتماعية، ونشأت العديد من النقابات خارج الإطار النقابي الرسمي، وتضاعف عدد المؤسسات الأهلية العاملة في المجالات المختلفة، حيث شملت العديد من المجالات المحددة، الذي نجح في اجتذاب مئات الآلاف من العاملين، لكنه كغيره من حركات احتجاجية مشابهة لم يتمكن من الاستمرار في ذات النهج، حيث لم يطل الزمن طويلا حتى تحول إلى أحزاب سياسية دخلت البرلمانات، كان أشهرها في ألمانيا. أما فلسطينيا فقد أخذت الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في التقدم، في ظل تراجع الأحزاب السياسية عن دورها وانحسار مظلتها في الحراك الحكومي وتراجع دورها المؤثر سياسياً، بحيث أصبحت جزءا من المنظومة الحاكمة وابتعدت عن مطالب المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن ضعف تأثيرها السياسي منذ نشوء السلطة الفلسطينية.

ورغم كل ذلك فإن معظم التحركات واللجان والمنظمات الأهلية التي بدأت بالتوسع، كانت تهدف بالأساس إلى إيجاد موطئ قدم في العمل السياسي تحت مسميات كثيرة، لذا انحصرت الفعاليات والاحتجاجات في مناطق المساة ألف ولم تتجاوزها.

وكان اختبار قدرة وسيطرة السلطة الأول في الموقف من الاحتجاجات التي اندلعت في العام 1996، بعد أقل من خمس سنوات على انتهاء الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى، التي سميت هبة النفق حيث عمت الاحتجاجات جميع الأراضي الفلسطينية، وواجهها الاحتلال بالقمع والسلاح، وما لبثت أن اخمدت على أمل أن تقوم السلطة الفلسطينية بالدور المطلوب نيابة عن المواطنين، وأصبح الاعتماد على السلطة الفلسطينية وأدواتها وأجهزتها هو الأساس في التعامل مع قضايا المجتمع ومواجهة الاحتلال، وتم التسليم بهذا الدور من قبل جميع القوى والحركات كأحزاب أو منظمات أهلية.

ولم يمض وقت طويل على إنشاء السلطة الفلسطينية حتى بدأت الحركات ذات الطابع الشعبي بالظهور، كرد فعل على قضايا وسياسات محلية مطلبية، مثل الحركات التي دعت إلى إجراء الانتخابات، والحركات المطالبة بالحق في التعبير واختيار ممثليهم كحراك معلمي الحكومة، من خلال لجان التنسيق في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. لكن لم ترتق هذه الاحتجاجات الموجهة إلى مستوى المطالب السياسية، وبقيت مرتبطة بمطالب محددة مثل الرواتب والعلاوات والترقيات، وما لبثت أن تلاشت تحت ضغط حكومي فلسطيني.

مع ذلك لم تتعلم الحركات الشعبية الفلسطينية من اعتمادها السياسي المفرط على السلطة الفلسطينية وحكومتها، ومن المراهنة على قدرة السلطة على التعامل مع المستجدات، وعلى الموازنة بين دور الدولة من جانب ومن جانب آخر مع دورها في التحرر من الاحتلال وبناء الدولة الموعودة. إذ تم غض النظر عن الكثير من العوامل المؤثرة والأصوات التي تنقد عمل السلطة، أي تم تجاهل الكثير من السلبيات. ثم لم تنته السنوات الست التالية على هبة النفق، حتى اندلعت الانتفاضة الثانية في 2002، التي بدأت بالاجتياح الشامل لجميع الأراضي الفلسطينية (تحت السيطرة الفلسطينية)، وتنفيذ سياسة القمع والقتل والتدمير البنى التحتية وغيرها، لكن اقتصرت الاحتجاجات على المواجهات التي قامت بها التشكيلات العسكرية، ولم تتحول إلى حركات شعبية، وكان من نتيجتها تكريس دور السلطة خارج أطر التنظيمات الرسمية، التي أبقت على مسافة من التباعد بوعي واضح من التنظيمات الفلسطينية للتأي بنفسها عن تبني هذا الشكل من العمل والنضال، الذي كان يمكن أن يعرض السلطة ومكاسبها إلى الخطر، وفي نفس الوقت ساهمت في ابتعاد الجمهور عن الفعل والاحتجاج.

وجاءت تسمية الرد على الاجتياح الإسرائيلي (الذي اعتبره البعض مفاجئاً) للمناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، بالانتفاضة الثانية في محاولة للتخفيف من حجم الكارثة، وبغرض استنهاض الشعب وتكرار سيناريو الانتفاضة الأولى من المشاركة الشعبية في مواجهته الاحتلال، خاصة أن معظم من هم في السلطة من الداخل الفلسطيني كانوا من النشطاء في الانتفاضة الأولى، متناسين المتغيرات التي أحدثها اتفاق أوسلو من خيبة الأمل، وابتعاد حلم الدولة الفلسطينية المستقلة، التي أظهرت بوضوح أن الوضع السياسي أخذ بالتحول إلى مجريات أخرى مختلفة، خاصة منذ اغتيال رابين في نهايات العام 1994، حيث أصبح واضحاً موقف الحكومة الإسرائيلية من عملية السلام، وعدم استعدادها التخلي عن الأراضي المحتلة المفترض أن يتم بناء الدولة الفلسطينية العتيدة عليها.

وأخيرا يمكن القول إن اتفاقية أوسلو وتداعياتها المختلفة قد خلقت وضعاً متناقضاً في بنية الحركات الاجتماعية والشعبية، يتجلى في علاقتها مع الواقع الجديد، حيث كانت في السابق تعرف دورها ضمن المشروع الوطني، من خلال تأجيل الاحتجاجات المطلبية لصالح المشروع الوطني، لكنها اليوم بل خلال السنوات التي تلت أوسلو، قد جسدت معادلة جديدة تعكس تراجع الدور السياسي لصالح التركيز على الحركات المطلبية، خاصة مع ظهور العديد من القطاعات الجديدة مثل البنوك وشركات التأمين، ومع توسع قطاع الخدمات الذي ترافق مع تضخم عدد موظفي الحكومة.

أي برز مظهر جديد من التحركات المطلبية في القضايا الاجتماعية والاقتصادية اليومية، التي تهم حياة الناس مثل الصحة والتعليم والعمل والحماية من البطالة وغيرها، وأدت إلى تأسيس العديد من النقابات، منها نقابة الوظيفة العمومية والاتحادات الشبابية للعمل على القضايا المطلبية للعاملين، ذات طابع احتجاجي اقتصادي وسياسي داخلي.

بالتالي أصبح واضحاً أن الحركات والاحتجاجات لم تعد تضع في أولوياتها معاداة الاستعمار أو إنهاء الاحتلال، بل أصبحت حركات مطلبية أو احتجاجات على سياسات السلطة الفلسطينية. وقد ظهر ذلك جلياً في الانتفاضة الثانية، التي جسدت التناقض بين إنهاء الاحتلال واستمرار المقاومة العنيفة، التي جاءت مع تراجع دور الأحزاب السياسية التقليدية والرسمية، أو تغييب دورها بسبب عوامل ذاتية وأخرى مرتبطة بالوعي العام وانعكاف المواطنين وانشغالهم بالحياة اليومية، وارتهان الموضوع السياسي في يد السلطة التي عززت هذا التوجه. ما ساهم في بقاء التناقض بين بناء حركات شعبية ضد سلطة تعتبر نفسها محتكرة الموضوع السياسي، والتحركات الشعبية التي لديها مطالب حياتية، إذ لم يتم حل هذا الإشكال حتى الآن بعد مرور عشرين عاماً على الانتفاضة الثانية، وللأسف فإن تناقض موقف السلطة الفلسطينية سياسيا ومطلبيا ساهم في تعزيز هذا التناقض بدلا من رأبه.

عن غياب المقاومة الشعبية في مواجهة صفقة القرن

عادل شديد

برغم الإجماع الفلسطيني على رفض صفقة القرن من فصائل وطنية وإسلامية وقوى سياسية ومجتمعية، إلا أنها فشلت في إثارة وتحريك الشارع الفلسطيني لمواجهة الصفقة، حيث بدت دعوات الفصائل للتظاهر في واد، فيما الشارع الفلسطيني في واد آخر، ولم يستجب الشارع الفلسطيني إلى دعوات الفصائل للخروج إلى الشوارع من أجل التظاهر رفضاً لصفقة القرن ومجمل السياسة الأميركية الترامبية، من نقل سفارة الولايات المتحدة من مدينة تل أبيب إلى مدينة القدس، وذلك الاعتراف الأميركي الرسمي بالقدس المحتلة عاصمة لدولة الاحتلال، والاعتراف الأميركي بشرعية المستوطنات، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، وتبني إدارة ترامب سياسات اليمين الديني المتطرف في إسرائيل، المتمثلة في الإلغاء التام لتاريخ الشعب الفلسطيني في وطنه، بشكل يتناقض مع مواقف الإدارات الأميركية السابقة.

يتناقض عدم التحرك الشعبي الفلسطيني مع القوانين السماوية والأرضية في حق الشعوب المحتلة بمقاومة احتلالها بكل الوسائل بما فيها الكفاح المسلح، ولا يمكن اعتبار العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية الحالية بالطبيعية، بل إنها حالة شاذة، وبمنطق العلم والسياسة والتجارب لا يمكن لها أن تدوم، لأنها نتاج مرحلة ضعف وعجز تمر بها الحركة الوطنية، بالتالي لا يمكن اعتبار أن أغلبية مكونات الشعب الفلسطيني قد أقرت بالهزيمة، وباتت مستعدة للتعايش والتكيف مع الاحتلال والاستيطان والحرمان السياسي والوطني.

تمر حركات التحرر بمد وجزر، ولكن ما تشهده الساحة الفلسطينية في العقدين الأخيرين تبدو أزمة شديدة، وقد يستغرق حلها فترة من الزمن فيما لو توفرت عناصر إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية، والتي بدأت حالة التراجع بعد اتفاقية أوسلو وتوريط السلطة الفلسطينية بمجموعة من الالتزامات، أهمها منع المقاومة كشرط أساسي لاستمرار بقاء السلطة.

نجحت إسرائيل عبر اتفاقية أوسلو، بتحويل السلطة من مشروع نواة دولة مستقلة، كما أرادها الفلسطينيون، إلى كيان وظيفي تابع للاحتلال يشكل حاجزاً بين الاحتلال من جهة، والشعب الفلسطيني تحت الاحتلال من الجهة الأخرى، حيث تمرر سلطات الاحتلال معظم قراراتها العسكرية بدون قدرة السلطة على منعها وإيقافها، فيما تجد السلطة نفسها مضطرة لمنع الشعب الفلسطيني من مقاومتها، وكثيرا ما حدث أن دعت الفصائل الفلسطينية إلى فعاليات شعبية ومظاهرات ومسيرات باتجاه نقاط الجيش الإسرائيلي، لكن الأجهزة الأمنية الفلسطينية منعتها من الوصول إلى أهدافها الإسرائيلية، مثلما كان يحدث بالقرب من حاجز بيت إيل العسكري الإسرائيلي في رام الله، وحاجز الاحتلال المقام على مدخل بيت لحم الشمالي، ومناطق أخرى بالضفة، حيث المساحة الأكبر للاحتكاك الفلسطيني الإسرائيلي بسبب الانتشار الاستيطاني والعسكري في المنطقة. وأدت مشاهد سيرها للوصول إلى أهدافها، والذي يكشف ضعف منظمة التحرير وفصائلها أمام السلطة، والذي تتوج بشكل واضح في عدم تنفيذ السلطة قرارات المجلسين الوطني والمركزي لمنظمة التحرير، وخاصة تلك المتعلقة بسحب الاعتراف بإسرائيل ووقف التنسيق الأمني مع أجهزتها الأمنية، والذي يكشف العلاقة المعكوسة بين الطرفين، حيث الوضع الطبيعي أن المنظمة هي المرجعية الوحيدة للسلطة ورئيسها وليس العكس كما هو الحال الآن، ما أدى إلى تراجع القيم الوطنية والثورية والتحررية وسيطرة مصالح السلطة، ما انعكس على الشارع الفلسطيني بتراجع ثقته بالمنظومة السياسية الفلسطينية من فصائل وسلطة وغيرها، والذي كانت نتيجته فشل الفصائل في إخراج الشارع للتعبير عن رفض الصفقة، ما أضعف القيادة الفلسطينية والحالة الوطنية برمتها، وكان الفصائل فقدت عمقها الشعبي في مقاومة الصفقة بما له من تداعيات سلبية وخطيرة.

فشل الفصائل في إخراج الجماهير من أجل رفض الصفقة وضعها في إحراج كبير، ما دفعها إلى محاولة الحفاظ على ما تبقى من ماء الوجه عبر القيام بمسيرات وتجمعات للموظفين والطلبة داخل المدن، تبدأ بمسيرات لمئات الأمتار وتنتهي بخطابات أمام البلديات ومؤسسات السلطة وعودة الموظفين والطلبة إلى بيوتهم أو القليل منهم إلى مؤسساتهم، دون الاحتكاك مع نقاط الاحتلال، حتى دون أن يسمع عنها الاحتلال أحياناً، ما كشف عدم جدية وفعالية تلك المسيرات، الأمر الذي أدى إلى تعميق الفجوة بين الشارع وبين مكونات المنظومة السياسية التي أصبحت في وضع لا تحسد عليه، كما يقال بالعامية الفلسطينية أن تلك القيادات لم تعد تمون على أفراد أسرها الصغيرة.

إضافة للخلل في موازين القوى الفلسطينية والإسرائيلية ولبقاء السلطة ملتزمة بالأدوار الوظيفية رغم مساوئها، إلا أنها وقعت أيضا في فخ الامتحان الإسرائيلي والأميركي بضبط الأمن والهدوء والاستقرار في المناطق الفلسطينية، وفخ الامتحان الدولي ببناء مؤسسات ضمن مقاساتهم، كشرط أساسي للموافقة على حل الدولتين، والذي يكشف تخليا عن إحدى الثوابت الفلسطينية بأن الدولة الفلسطينية يجب أن تكون ترجمة للحق الفلسطيني الجماعي التاريخي والقومي على أرض وطنه، وليس نتاج اختبارات وامتحانات أمنية وما تسمى إجراءات حسن نية وبناء ثقة، والنتيجة معروفة أن إسرائيل وأميركا لا يمكن لهما أن يمنحا السلطة علامات عالية في هذه الامتحانات، حتى لو تخلت السلطة عن الكثير من القيم الوطنية الفلسطينية، وذهبت بعيداً في فرضها على الشعب الفلسطيني، وهذا كانت الخطيئة الأكبر، أن أصبح الهدوء والاستقرار من أولويات عقيدة ومحددات عمل السلطة، حتى إن ثلاث حروب إسرائيلية على غزة مرت بهدوء نسبي في شوارع الضفة الغربية، ما أعطى بنيامين نتنياهو هامشا للادعاء وكأن بعض الفلسطينيين مع الحرب على غزة، رغم أن أبجديات ومنطق حركات التحرر الوطني تتناقض تماما مع الهدوء والاستقرار، الذي يصب أولا وأخيرا في مصلحة الاستعمار.

> نجحت إسرائيل عبر اتفاقية أوسلو، بتحويل السلطة من مشروع نواة دولة مستقلة كما أرادها الفلسطينيون، إلى كيان وظيفي تابع للاحتلال

منع الأجهزة الأمنية الفلسطينية المتظاهرين الفلسطينيين من الوصول إلى الأهداف الإسرائيلية، إلى حالة من الرفض والكراهية والإحباط لدى شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني، وتخللت منعهم أحيانا اعتداءات على المواطنين الفلسطينيين، ومنعهم من التعبير عن رفضهم للاحتلال بالأشكال الشعبية السلمية التي تكفلها الشرائع والقوانين الدولية، والذي أدى إلى إحداث تحول في وعي شريحة واسعة من الفلسطينيين، ولم تعد صورة السلطة وأجهزتها الأمنية بالوعي الفلسطيني رافعة للتحرر الوطني من الاحتلال، بل كيان وظيفي تكيف تحت الاحتلال، حتى مشاركة مسؤولين كبار من الفصائل في المسيرات أحياناً لم تغير من تعليمات أجهزة الأمن لمنع المسيرات من مواصلة

الطلقت مسيرات في غزة نحو الجدار مع إسرائيل رفضا لصفقة القرن (محمد عابد/فرانس برس)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

قضية

تنامت ظاهرة العمليات الفردية الفلسطينية، التي ينفذها ويخطط لها أفراد من دون أي إسعازات تنظيمية، وبعيداً عن حسابات الحركات والتنظيمات وغاياتها. لم تكن تلك العمليات جديدة كلياً، فقد عرفت الانتفاضة الفلسطينية الأولى ما عرف بـ «حرب السكاكين»، كما ظهرت أشكال تلك العمليات خلال الانتفاضة الثانية بعد أن استعاضت عن السلاح الأبيض بالأسلحة النارية والعبوات الناسفة. بعد أن تخللت تلك العمليات نمط المقاومة الجماهيرية العفوية، وتلك الموجهة التي أدارتها الفصائل الفلسطينية، بدأت تفرض حضورها كما ونوعاً كنمط مقاومة متميز منذ العام 2014.

زلزل نمط العمليات الفردية أهم ركائز الأمن الإسرائيلي المتمثلة في الإنذار المبكر والردع، وكان من الصعب على أجهزة الاستخبارات والأمن الإسرائيلية جمع معلومات عن تلك العمليات قبل تنفيذها، طالما بقيت أدواتها وتوقيتها ومكانها مخططا في ذهن شخص واحد هو منفذ العملية. كان نجاح عملية واحدة، بمقاييس المخطط لها وأهدافه على الأقل، يجر وراءه سلسلة من العمليات المشابهة، لتشكل حالة استنزاف للاحتلال وتهديدا أمنيا لجنوده ومستوطنيه في الضفة الغربية المحتلة، امتدت إلى الأراضي المحتلة العام 1948. شددت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إجراءاتها الأمنية، وكثفت وجودها، وأخضعت وسائل التواصل الاجتماعي لرقابة صارمة، وضيقت ما أمكن على الفلسطينيين، بل مارست دون تردد الإعدام الميداني بحق كل من تشك بأنه على وشك أن ينفذ عملية فردية، لكن كل تلك الإجراءات لم تستطع الحد من هذه الظاهرة. وبالرغم من محاولة فصائل فلسطينية إعلان مسؤوليتها عن بعض تلك العمليات، فإن ذلك لم يشوش طابعها الفردي تخطيطا وتنفيذا. ووراء شعارات التبني والمديح، خضع تأييد الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية لهذه العمليات إلى مزاجية الزمان والمكان والحسابات السياسية، فتبنتها إن كان ذلك يزيد من رصيدها الجماهيري، ونفت مسؤوليتها عنها، وأكدت فرديتها حين كانت سببا في ممارسة الضغوط عليها. ولا تزال تلك العمليات وجداوها محل خلاف فلسطيني. فما هي أسباب تلك الظاهرة، وهل تضيف قيمة نضالية جديدة في الساحة الفلسطينية وتحقق مردودا إيجابيا لمصلحة كفاح الشعب الفلسطيني ونضالاته في مقارعة الاحتلال، مؤسسة لنمط نضالي جديد وفاعل؟ أم تبقى أضعف الإيمان ومجرد رد فعل على جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني؟

حسام ابو حامد

النضال وفق معايير الممكن
العمليات الفردية

أشكال المقاومة الجديدة أضرت بالردع الإسرائيلي

تحوّلت غزة إلى المسيرات لفرض معادلة جديدة بدل الحرب

العمليات الفردية في الضفة

بانتقال القيادة الفلسطينية من مشروع التحرير الى مشروع الدولة، لم يعد الكفاح المسلح مكوّنا من مكونات المشروع الوطني، وانفصلت المقاومة عن السياسة، وبدا أنهما نقيضان، وبدا أن المتمسكين بنهج الكفاح المسلح باتوا خارج العملية السياسية، بل كثيرا ما استهدفوا بكفاحهم العملية السياسية. وفي «كامب ديفيد» العام 2000، رفض المفاوضون الفلسطينيون الضغوط التي مارستها عليهم الإدارة الأميركية للقبول بشروط الاستسلام الإسرائيلية التي منحت الفلسطينيين أقل من دولة منزوعة السيادة، مجردة من القدس، بعد طي حقّ العودة. تخلّت الولايات المتحدة علنا عن دور الوسيط، وعملت إسرائيل على معاقبة الفلسطينيين قيادة وشعبا، احتمت القيادة بشعبها الفلسطيني، واتخذ ياسر عرفات قرارا بعسكرة الانتفاضة الثانية التي مني فيها الفلسطينيون بهزيمة عسكرية وسياسية قاسية. ومع القيادة الجديدة لمحمود عباس لم تعد المفاوضات تكتيكا بل استراتيجية، وازداد الفلسطينيون هزيمة وإنهاكا بعد انقلاب حماس المسلح وسيطرتها على قطاع غزة العام 2007، واللذين كرّسا انقساما في الساحة الفلسطينية أضعف اللحمة المجتمعية والسياسية في مواجهة الاحتلال.

عمل جدار الفصل العنصري الإسرائيلي على تقطيع أوصال الضفة الغربية، وحوّلها إلى «كانتونات» معزولة، وكفّ الجيش الإسرائيلي عن التمركز في المدن، وخصص لمستوطنيه ومستوطناتهم طرقا بديلة آمنة بعيدة عن التجمعات والمناطق الفلسطينية، ومع تقلّص الاحتكاك بالجيش الإسرائيلي والمستوطنين، لم تعد تتوافر العوامل المناسبة للمقاومة الجماهيرية، التي بدت أيضا أقلّ جدوى وفاعلية. المفاوضات مع الاحتلال التي أصرت عليها السلطة الفلسطينية، خيارا وحيدا، ورّطتها في مزيد من التنسيق الأمني مع إسرائيل، ووجدت الجماهير الفلسطينية نفسها بين مطرقة الاحتلال وجرائم مستوطنيه، وسندان التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

في العام 2014 أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تعليق المباشرة، في القدس وأحيائها، وعموم الضفة الغربية. كان استشهاد الطفل محمد أبو خضير من حي شعفاط بالقدس بعد خطفه وحرقه حيا على يد مستوطنين، واستشهاد الطفلة إيناس بعد دهسها هي وصديقتها تولين عصفور من قبل مستوطن إسرائيلي بين مستوطنتي عوفرا وشيلا، وشنق مستوطنين للمقدسي يوسف الرموني، وغيرها، الشرارات اللازمة لانطلاق سلسلة من العمليات الفردية، منها: عمليتا دهس نفذهما مقدسيان هما عبد الرحمن الشلودي وإبراهيم عكاري، وحاول معتز حجازي من أبناء القدس أيضا اغتيال الحاخام «يهودا غليك» ردا على اعتداءاته على المسجد الأقصى وتحريضه على الفلسطينيين. وانتقاما لمقتل الرموني، اقتحم كل من غسان وعدي أبو جمل كنيسا يهوديا في القدس فقتلا عددا من المستوطنين بالسلاح الأبيض والأسلحة النارية، كما قام فلسطيني بطعن ودهس مستوطنين قرب مستوطنة «غوش عتصيون»، وقام آخر آتى متسللا من نابلس في الضفة بطعن جندي إسرائيلي في محطة قطارات في تل أبيب.

الإجراءات الأمنية، وسياسات العقاب الجماعي، التي نفذتها إسرائيل بشكل منهجي ضد الفلسطينيين، لم تنجح في ردع هؤلاء عن استئناف تنفيذ هذه العمليات، وانطلقت العام 2015 موجة جديدة من تلك العمليات سميت بـ «ثورة السكاكين»، مهد لها، من بين عوامل أخرى، حرق مستوطنين لمنزل عائلة الدوابشة الفلسطينية، في دوما في محافظة نابلس، مما أدى إلى استشهاد الرضيع علي، ووالده، وأمه، وإصابة أخيه أحمد بجروح خطيرة. تمثلت أبرز تلك العمليات بقيام مسلحين فلسطينيين باستهداف مستوطنين إسرائيليين شمال الضفة، وقيام مهند حلبي بطعن مستوطن في القدس والاستيلاء على سلاحه، ليقتل في المحصلة ثلاثة مستوطنين قبل أن يستشهد، وتوالت بعدها عمليات طعن ودهس ترافقت مع مواجهات جماهيرية دفاعا عن المسجد الأقصى عرفت بـ «هبة الأقصى».

تعدد أشكال المقاومة في الضفة الغربية (أحمد غرابلي/ فرانس برس)

من الضفة إلى غزة

تفردت الضفة الغربية بتكتيك العمليات الفردية، وفي العام 2018 تم إحصاء: 50 عملية إطلاق نار، و35 عملية طعن ومحاولة طعن، و15 عملية دهس ومحاولة دهس، و53 عملية إلقاء أو زرع عبوات ناسفة، و262 عملية إلقاء زجاجات حارقة. أدت لمقتل 14 إسرائيلياً، وجرح أكثر من 170 آخرين. لكن في المقابل أدت إلى استشهاد 36 فلسطينيا وإصابة المئات منهم. وشهد هذا العام (2018) انتقال نمط عمليات المقاومة الفردية إلى غزة، بعد أن بدت مسيرات العودة الموجهة فصائليا تفقد زخمها وترتفع كلفتها، ولكنها كانت قد كسرت عقدة الخوف من السياج الفاصل، وربما كشفت عن ثغراته الأمنية، حين استطاع بعض الشبان المنخرطين في تلك المسيرات من اختراقه وصولا إلى الأراضي المحتلة العام 1948.

العمليات في غزة نفذها افراد أو خلايا تشكلت من عدد منهم، معظم هؤلاء انتموا إلى الجناح العسكري لأحتة المقاومة في غزة، استخدموا أسلحة تلك الحركات، لكنهم نفذوها بتخطيط ذاتي دون أي إيعاز من الفصائل التي ينتمون اليها. وكانت نقطة البداية الأكثر وضوحا؛ العملية التي قام بها هاني أبو صلاح، الذي تمكن من عبور السياج الفاصل على حدود القطاع، واشتبك مع جنود الاحتلال وجرح ثلاثة منهم. حفزت هذه العملية مجموعة من أربعة مقاومين حاولوا اجتياز السياج شرق مدينة دير البلح، لكنهم استشهدوا بنيران قوات الاحتلال بعد رصدهم. واستشهد فلسطيني اشتبك مع قوات الاحتلال قرب السياج شمال القطاع، وأعقب ذلك استشهاد ثلاثة مقاومين آخرين اشتبكوا مع قوات الاحتلال شمالا. وكما تمرد هذا النمط على قبضة التنسيق الأمني في الضفة، خلط الأوراق في غزة؛ فكسر احتكار حماس لقرار التهدئة والتصعيد، وأربك حسابات إسرائيل التي تارجحت بين الرد العسكري الموضعي المحدود، والمواجهة الموسّعة. طلبت إسرائيل في البداية من الوسطاء المصريين الضغط على حركة حماس لوقف تلك العمليات، لكن «حماس» رفضت ذلك، وأشادت بتلك العمليات، وأبلغت إسرائيل أن تلك العمليات خارجة عن سيطرتها، وحذّرتها من خطر الانفجار جراء المماطلة في تطبيق تفاهمات التهدئة. اكتفت إسرائيل بمزيد من الإجراءات الأمنية على الحدود، وباشرت ببناء جدار إسمنتي جديد لمنع عمليات التسلل، ورات فيها تهديدا أقل خطرا من عمليات إطلاق الصواريخ. لكن مع اكتساب تلك العمليات مزيدا من الزخم، وخشيتها من أن تخرج عن السيطرة فتقودها إلى مواجهة غير محسوبة مع قوات الاحتلال، رفعت «حماس» وباقي الفصائل الغطاء التنظيمي عنها، وأكدت فرديتها، واصدرت اللجنة الشرعية في القطاع، العام 2019، فتوى تحرّم فيها مقارعة الاحتلال بطرق فردية، أو من دون الحصول على إذن من الفصائل.

عكست العمليات الفردية في القطاع، استياء عناصر المقاومة من تردد فصائلهم في التصدي للاعتداءات الإسرائيلية، ومن حرصها على تفاهمات التهدئة أكثر من حرصها على المقاومة وسيلة للتحرير، وهو استياء يضاف إلى الاستياء المتعاظم بين الغزيين الذين باتوا يحمّلون «حماس» مسؤولية الفشل في إدارة المعركة مع إسرائيل، ورفع الحصار، وسياساتها القمعية، وتلك التي تسببت في مزيد من الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية.

روح المقاومة

مع ارتفاع تكلفة المقاومة المسلحة في ظل اختلال موازين القوى لصالح الكيان الاستيطاني الصهيوني، غابت استراتيجية تحرر وطني قادرة على تقنين وضمان ديمومة الفعل المقاوم الفلسطيني، تشكل إجماعا فلسطينيا. وتعاظمت أزمات المجتمع الفلسطيني، في دوائره المختلفة، سياسيا واقتصاديا وأمنيا، مع استمرار الانقسام في الساحة الفلسطينية، في ظل انسداد أفق الحل السلمي، وفشل السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية تحت الاحتلال، وارتهان الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وللمساعدات المشروطة دوليا وإقليميا. على الضفة الأخرى، تخلّت «حماس» عن المقاومة لصالح تفاهمات التهدئة والتفاوض على الهدنة. نتيجة ذلك وغيره، بات المستقبل بالنسبة للأجيال الفلسطينية الجديدة أكثر غموضا، مع ارتفاع نسبة البطالة، وانعدام الفرص على مختلف الصعد وتنامي الإحباط. أتت عمليات المقاومة الفردية استجابة لهذا الواقع الموضوعي. لا شك أن تلك العمليات تؤكّد أن الثنائية التي تكرّست بين الحالتين المجتمعية والسياسية الفصائلية لم تؤد إلى ثنائية بين المجتمع الفلسطيني وروح المقاومة، وحملت رسالة مفادها؛ أن المقاومة باقية ما بقي الاحتلال وممارساته بحق الشعب الفلسطيني، والذي يلعب دور المولد للعنف المضاد، بدءا من مستواه التلقائي الفطري. لقد كسر هذا الشكل من المقاومة احتكار البنى الحزبية التقليدية للفعل المقاوم، وفرضت وحدة في الأدوات والغايات من خارج الساحة الفصائلية، تجاوزت التقسيمات الجغرافية، والحسابات السياسية التي قزّمت تضحيات الفلسطينيين نتيجة صراعات الشرعية والتمثيل، ومن ثم الصراعات على السلطة.

خاتمة

كانت تلك العمليات أحد أشكال النضال الفلسطيني الممكن في ظل ما تسمح به المعطيات فلسطينياً وعربيا ودوليا، وهي مبادرة فردية خالصة، لا تتحمل مسؤوليتها أي جهة سياسية منظمة، ولا يمكن لوم منفذيها عبر نقاش أخلاقي، وقبل لوم الضحية ينبغي أن يلام الجلاد؛ ممثلا في الاحتلال، وانسداد الأفق الذي يفرضه على الفلسطينيين. ومع ما تلعبه هذه العمليات من دور معنوي رمزي محافظة على روح المقاومة ونموذجها المتقد، إلا أن تأثيرها محدود في مواجهة الاحتلال، فالعمل الفردي وإن بدا أكثر تحصينا من الناحية الأمنية فإن كفاءته واستمراريته محدودتان، وقد خبت تلك العمليات في الأشهر الأخيرة. تلك العمليات ارتجالية لا تحمل سوى أهداف منفذيها في المقاومة لأجل المقاومة، ولا يمكن لها، طالما بقيت معزولة سياسيا وتنظيميا، أن تحقق تراكما لتتحوّل إلى حالة فعل جماهيري، لكنها خطوة هامة على صعيد تجذير رفض الاحتلال وعدم الاستسلام للأمر الواقع. هي خطوة من بين خطوات أخرى مطلوبة لإعادة إنتاج مستمرة للفعل الاجتماعي المستدام في الاشتباك مع المحتل. لتضيف تلك العمليات مردودا إيجابيا إلى كفاح الشعب الفلسطيني، وتأخذ مكانها على صعيد التأسيس لنهضة اجتماعية سياسية ووطنية فلسطينية، ما زالت الحاجة قائمة لقوى ثورية قادرة على صياغة استراتيجية نضالية تعيد الوحدة للنسيج الاجتماعي الفلسطيني على مستوى الوسائل والأهداف.

ظهرت أشكال تلك العمليات خلال الانتفاضة الثانية بعد أن استعاضت عن السلاح الأبيض بالأسلحة النارية والعبوات الناسفة، بعد أن تخللت تلك العمليات نمط المقاومة الجماهيرية العفوية، وتلك الموجهة التي أدارتها الفصائل الفلسطينية

الطلقت مسيرات العودة في ذكرى يوم الأرض 30 مارس 2018 (يوسف مسعود/ Getty)

شرارات المواجهة

أطلق خطف وحرق محمد أبو خضير من حي شعفاط بالقدس حيا على يد مستوطنين، واستشهاد الطفلة إيناس بعد دهسها هي وصديقتها تولين عصفور من قبل مستوطن إسرائيلي بين مستوطنتي عوفرا وشيلا، وشنق مستوطنين للمقدسي يوسف الرموني، وغيرها، الشرارات اللازمة لانطلاق سلسلة من العمليات الفردية، منها: عمليتا دهس نفذهما مقدسيان هما عبد الرحمن الشلودي وإبراهيم عكاري، وحاول معتز حجازي من أبناء القدس أيضا اغتيال الحاخام «يهودا غليك» ردا على اعتداءاته على المسجد الأقصى وتحريضه على الفلسطينيين. وانتقاما لمقتل الرموني، اقتحم كل من غسان وعدي أبو جمل كنيسا يهوديا في القدس فقتلا عددا من المستوطنين بالسلاح الأبيض والأسلحة النارية، كما قام فلسطيني بطعن ودهس مستوطنين قرب مستوطنة «غوش عتصيون»، وقام آخر آتى متسللا من نابلس في الضفة بطعن جندي إسرائيلي في محطة قطارات في تل أبيب.

الإجراءات الأمنية، وسياسات العقاب الجماعي، التي نفذتها إسرائيل بشكل منهجي ضد الفلسطينيين، لم تنجح في ردع هؤلاء عن استئناف تنفيذ هذه العمليات، وانطلقت العام 2015 موجة جديدة من تلك العمليات سميت بـ «ثورة السكاكين»، مهد لها، من بين عوامل أخرى، حرق مستوطنين لمنزل عائلة الدوابشة الفلسطينية، في دوما في محافظة نابلس، مما أدى إلى استشهاد الرضيع علي، ووالده، وأمه، وإصابة أخيه أحمد بجروح خطيرة.

في العام 2014 أعلن رئيس الوزراء

انخرطت المرأة الفلسطينية في النضال منذ بدايات المشروع الصهيوني (حازم بدر/فرانس برس)

حركات الاحتجاج والمقاومة النسائية في فلسطين

بيسان عدوان

تصاعدت مشاركة النساء الفلسطينيات في كافة الاحتجاجات السلمية وغير السلمية ضد الاحتلال البريطاني والهجرات اليهودية، وإن كانت مشاركتهن خلال العشرينيات والثلاثينيات مقتصرة على المدن الكبرى مثل القدس وعكا ويافا ونابلس، وضمت النساء المتعلمات من الطبقة العليا والوسطى اللواتي كنّ في معظمهن قريبات أو زوجات لقادة الأحزاب الفلسطينية آنذاك. ومع هذا لم تصل أي امرأة لأي منصب قيادي، كما لم تشترك في الهيئات التأسيسية أو القيادية للأحزاب الفلسطينية، التي اقتصرت مناصبها وزعامتها على الرجال وحدهم.

شهدت مدينة العفولة في قلب مرج بن عامر أول مظاهرة نسائية 1893 احتجاجا على إنشاء أول مستوطنة يهودية على أرضها، وشكلت هذه التظاهرة أول عمل نسائي منظم ضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبعدها بسنوات قليلة تبلورت حركة نسائية مناهضة للهجرات اليهودية إلى أرض فلسطين من خلال الجمعيات النسائية التي بدأتها النساء المسيحيات، خاصة الأرثوذكسيات، وكانت أول جمعية نسائية قد ظهرت في عكا عام 1903 وسميت جمعية «إغاثة المسكين الأرثوذكسية» برئاسة نبيهة المالكي. كما أسست جمعيتان إضافيتان تعملان في الحقل الاجتماعي في 1910-1911، وما أن أطلق اللورد بلفور وعده 1917 بمنح وطن لليهود في فلسطين، حتى تحول العمل الاجتماعي النسائي إلى إنشاء روابط واتحادات نسائية تعمل في الحقل السياسي ومناهضة الهجرات اليهودية والاحتلال البريطاني، فأنشئت رابطة النساء العربيات في القدس 1919، والاتحاد النسائي العربي في نابلس 1921 الذي أسسته مريم هاشم، والاتحاد النسائي في القدس 1928 برئاسة ميليا السكاكيني.

شهد عام 1920 مظاهرات كبيرة ضمت ما يقرب من 40 ألف فلسطيني من كافة المدن والقرى الفلسطينية، شاركت فيها النساء بأعداد لافتة، كما احتجت ما يقرب من مائتين – لاربعمائة امرأة على زيارة تشرشل للقدس في مارس/آذار 1921. ففي أبريل/نيسان 1921 وبعد حوادث حيفا ويافا وعلى خلفية استخفاف وزير المستعمرات «تشرشل» بالمطالب العربية، بدأت مجموعة من الشبان اليهود المسلحين وفي ظل حماية إنكليزية بإقامة حواجز في شوارع يافا. مشهد الشبان اليهود الذين يفتشون رجال يافا دفع النساء اليافعات للخروج إلى الشوارع من أجل حث وتحريض أزواجهن وأبنائهن على مهاجمة التجمعات والمحال التجارية اليهودية، وهذا ما حدث بالفعل، ولم تتوقف إلا بعد تدخل وجهاء المدينة من طبقة الأفندية لتهدئة الأجواء، والتوسط بين الإنكليز من جهة، وبين الشباب والفلاحين الذين انضموا إليهم من القرى المجاورة من جهة أخرى.

فتحت السيدة طرب عبد الهادي زوجة السياسي المعروف عوني عبد الهادي بيتها لاستقبال وفود النساء الفلسطينيات اللواتي وصل عددهن الى 300 امرأة من مختلف أنحاء فلسطين بعد ثورة البراق عام 1921، من أجل إقامة أول مؤتمر نسائي في القدس وهو المؤتمر النسائي الفلسطيني والعربي الأول. حيث ترأست المؤتمر السيدة زكية الحسيني، والسيدات محفوظة النابلسي وكاترين شكري ذيب ومتيل مغنم. بحثت النساء في مؤتمرهن الأول قضيتين أساسيتين: الهجرة اليهودية وتمليك الأراضي لليهود. وشكلن وفداً زار المندوب السامي وزوجته وقدمن عريضة طالبن فيها بإلغاء وعد بلفور ومنع الهجرة اليهودية، واحتجاجاً على إساءة الشرطة معاملة السجناء العرب وطالبن بإقالة المسؤولين عن تعذيب السجناء.

كان نشاط النساء في المدن الفلسطينية في الأعم والأغلب مقتصرا على المؤتمرات الشعبية وأعمال خيرية والقيام بمظاهرات واحتجاجات في شوارع القدس وأمام القنصليات الأجنبية، بينما كانت مشاركة المرأة الريفية في ثورة فلسطين 1936-1939 مساعدة الثوار في الجبال، فقامت بعض النسوة بحمل السلاح ونفذن أعمالا عسكرية ضد اليهود والقوات البريطانية وسقط منهن عدد من الشهيدات، كما حُكم على كل من السيدات صبيحة الجلاد من طولكرم، ولطيفة المغربي وهنا عودة بالسجن ما بين 5 و7 سنوات بتهمة حيازة السلاح، وشهدت فترة الانتداب البريطاني اعتقالات لنساء وصلت مدتها أحيانا الى سنوات طويلة. ونعرف عن سادج نصار كونها أول معتقلة إدارية في فترة الانتداب واتهمت بكونها «امرأة خطرة جدا».

انذرت الكثير من الجمعيات والاتحادات النسائية بعد نكبة 1948 وتحول نشاطها الى السياسة وصولا لبدء الثورة الفلسطينية في نهاية الستينيات وبدأت النساء بالانخراط في صفوف الثورة وفصائلها وقيادة عمليات فدائية وعسكرية حتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ومع الانتفاضة الأولى بدأت المرأة تعمل على الصعيدين الاجتماعي والسياسي في الداخل الفلسطيني وخارجه حتى بدأت سلطة الحكم الذاتي المحدود بعد اتفاقيات اوسلو لتعود النساء الى العمل المجتمعي والنضالات القانونية والتشريعية فيما يخص حقوق المرأة، وانتهى الدور العسكري للنساء رغم عدم تحقيق أي من الحقوق الفلسطينية لا حق تقرير المصير ولا التحرير الوطني.

من «برافر» إلى أم الفحم: مراكمة الوعي

الاحتجاجات المتواصلة بدأت تراكم وعيًا تجاه دور الشرطة الإسرائيليّة في قضية يفترض أنها «مدنيّة» أو «يوميّة» بامتياز. هذا الوعي بدت صلابته في مظاهرات أم الفحم الأخيرة، فإنّ شهدت أولى التظاهرات استخدام عبارات مثل «تقصير الشرطة في مكافحة الجريمة»، فإنّ هذا المصطلح غاب بشكل تام، ليحلّ مكانه مصطلح «تواطؤ الشرطة مع عصابات الإجرام»

أحمد دراوشة

من مطلع العام الجاري تشهد مدينة أم الفحم حراكًا شبابيًا واسعًا، ضد العنف والجريمة وتواطؤ الشرطة الإسرائيلية مع عصابات الإجرام. وصل الحراك إلى ذروته (حتى الآن) في الأسبوع الأوّل من شهر آذار/مارس الجاري، حين عمدت الشرطة الإسرائيليّة إلى فضّ تظاهرة السادس والعشرين من شباط/فبراير بالقوّة، عبر الاعتداء على رئيس البلديّة، د. سمير محاميد، والنائب د. يوسف جبارين، وكادت أن تقتل أحد المتظاهرين بعدما أصيب إصابة خطيرة، بالإضافة إلى اعتقال العشرات.

تصوّرت الشرطة الإسرائيليّة أنّ هذا الحلّ القمعي سيساهم في فضّ الحراك، غير أنّ النتيجة جاءت مغايرة تمامًا: نقل التظاهرات إلى محكمة حيفا. تحوّلت مظاهرة معتقلي أم الفحم، في يوم السبت، إلى مظاهرة غاضبة كبيرة جدًا أمام المحكمة، حتى الإفراج عن المعتقلين. لاحقًا، في يوم الجمعة، شهدت مدينة أم الفحم واحدة من أكبر التظاهرات داخل الخطّ الأخضر خلال السنوات الماضية، رغم عرقلة الشرطة الإسرائيليّة لها.

خلال ذاك الأسبوع تحديدًا (أي بين السادس والعشرين من شباط وبين الخامس من آذار) أثبت «الحراك القحماوي المؤحد» (الذي ينظّم التظاهرات) قدرته على الحشد والتنظيم، لا داخل المدينة نفسها فقط، إنّما في نقل متظاهرين إلى حيفا، وما يعنيه ذلك من رسالة واضحة للمؤسّسة الإسرائيليّة بالقدرة على إرباكها وتحدّيها في أكثر من مكان، كما وفّر «الحراك القحماوي المؤحد»، خلال الفترة الماضية، طاقم محامين كاملًا للدفاع عن المعتقلين فور اعتقالهم.

شهد داخل الخطّ الأخضر خلال السنوات الماضية تظاهرات عديدة ضد العنف والجريمة وتواطؤ الشرطة، خصوصًا في مجد الكروم، التي شهدت تظاهرة ضخمة جدًا عام 2019 وفعاليّات يوميّة استمرّت لأسابيع أمام مقرّ شرطة المدينة. بدأت احتجاجات بعد جريمة قتل مروّعة راح ضحيّتها ثلاثة شبّان من القرية.

هذه الاحتجاجات المتواصلة بدأت تراكم وعيًا تجاه دور الشرطة الإسرائيليّة في قضية يفترض أنها «مدنيّة» أو «يوميّة» بامتياز. هذا الوعي بدت صلابته في مظاهرات أم الفحم الأخيرة، فإن شهدت أولى التظاهرات استخدام عبارات مثل «تقصير الشرطة في مكافحة الجريمة»، فإنّ هذا المصطلح غاب بشكل تام، ليحلّ مكانه مصطلح «تواطؤ الشرطة مع عصابات الإجرام»، والفرق بين المصطلحين كبير: فـ«تقصير الشرطة» حاولت الشرطة ردّه إلى عدم تعامل الأهالي معها، بالأحرى، عدم قدرتها على تجنيد عملاء في البلدات العربيّة، بالإضافة إلى جملة تصريحات عنصريّة أخرى عن طبيعة المجتمع العربي العنيفة. أمّا مصطلح «تواطؤ الشرطة» فيضع اليد على الجرح النازف، بمعنييه الحرفي والمجازي: مصدر الغالب الأعمّ من السلاح هو الجيش الإسرائيلي. للشرطة علاقات معروفة مع رؤوس عصابات الإجرام، ضمن مناطق نفوذ معيّنة وجودها ليس سرًا. عمليات الإفقار والتهميش التي تعاني منها البلدات العربيّة منذ النكبة حتى يومنا هذا، حتى تحوّلت إلى ما يشبه أحياء الفقر الكبيرة.

مواجهة الشرطة ليست تفريغًا للغضب، وأبعد من ملاحظة إحصائيّة لارتفاع معدّلات الجريمة في كل بلد تُفتتح فيه مراكز شرطة جديدة. إنها إشارة إلى مكمن الخلل وتعبير عن إدراك لعنصريّة جهاز ومؤسّسة قاما على نفي العرب ومراقبته دائمًا. وهذه المواجهة مع الشرطة، مع إدراك «تواطؤها» لا مجرّد «تقصيرها»، ليست دعوة إلى افتتاح مزيد من مراكز الشرطة في البلدات العربيّة. كما تنصّ «الخطّة الحكومية» (الإسرائيليّة) لمواجهة العنف في البلدات العربيّة»، التي أقرّت في الشهر الأخير، إنما إلى مراجعة الطبيعة العنصريّة للشرطة أولًا؛ وثانيًا إلى إجبار المؤسّسة الإسرائيليّة على منع تهريب السلاح من قواعدها العسكريّة إلى عصابات الإجرام؛ وثالثًا إجبار الشرطة على قطع علاقاتها وحتى تنسيقها مع رؤوس هذه العصابات.

من تظاهرة أم الفحم الشهر الماضي (أحمد خرايلي/فرانس برس)

مواجهة الشرطة

مواجهة الشرطة ليست تفريغًا للغضب، وأبعد من ملاحظة إحصائيّة لارتفاع معدّلات الجريمة في كل بلد تُفتتح فيه مراكز شرطة جديدة. إنها إشارة إلى مكمن الخلل وتعبير عن إدراك لعنصريّة جهاز ومؤسّسة قاما على نفي العرب ومراقبته دائمًا.

وهذه المواجهة مع الشرطة، مع إدراك «تواطؤها» لا مجرّد «تقصيرها»، ليست دعوة إلى افتتاح مزيد من مراكز الشرطة في البلدات العربيّة. كما تنصّ «الخطّة الحكومية» (الإسرائيليّة) لمواجهة العنف في البلدات العربيّة»، التي أقرّت في الشهر الأخير، إنما إلى مراجعة الطبيعة العنصريّة للشرطة أولًا؛ وثانيًا إلى إجبار المؤسّسة الإسرائيليّة على منع تهريب السلاح من قواعدها العسكريّة إلى عصابات الإجرام؛ وثالثًا إجبار الشرطة على قطع علاقاتها وحتى تنسيقها مع رؤوس هذه العصابات.

لماذا الآن مهمّ؟

خلال العقدين الأخيرين، وجدت إسرائيل نفسها أمام مأزق اقتصادي محتمل، فاستمرار تجاهلها للمجتمع العربي، الذي يشكّل 20% من سكانها، واستمرار الفقر الشخصي فيه سيعني ضررا واسعًا للاقتصاد الإسرائيلي نفسه، فأوصت «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» إسرائيل بتطوير الاقتصاد عند العرب والحريديّين، وخصوصًا عند النساء العربيّات، لسدّ الفجوات الاقتصادية القائمة في إسرائيل، وبالتالي مع تراجع اقتصادها. لم تنعكس هذه التوصية مراجعة إسرائيليّة شاملة لسياسات وإقرارها التي ضربت المجتمع العربي، وبالتأكيد لن تبني إسرائيل اقتصادًا عربيًا في الداخل منفصلًا عنها، حتى لو بشكل جزئي، فعملت على تعزيز الإنجازات الاقتصاديّة الفرديّة، لا المجتمعيّة.

لم تقم مؤسّسة اقتصاديّة عربية واحدة، بل دمج للعرب في شركات كبرى إسرائيلية ودولية، عبر الأمل إنتاج ضخمة، تنزع العربي (والعامل عمومًا) عن سياقه الاجتماعي والسياسي، تبرز خصوصًا في شركات الهايتك الكبرى، على المستوى الرسمي، ولكن أيضًا على ازدهار «السوق السوداء» في البلدات العربية، تعزّزها الرغبة العارمة في الخلاص الفردي. يرتبط العنف والجريمة داخل الخطّ الأخضر عمومًا بـ«السوق السوداء» (التي تتقاسمها مجموعات كبيرة مرتبطة بشكل مباشر بعصابات الإجرام) والتجارة بالدّين وعدم القدرة على سداد الديون (في ظلّ وفرة السلاح، وتواطؤ الشرطة)، وهذا كلّه لم يكن موجودًا قبل أكثر من عقد.

أفرزت عقليّة الخلاص الفردي هذه واقعًا مشوّهًا: سيّارات غالية في بلدات فقيرة، عدد أطباء كبيرا مثلًا مقابل عدد مشافٍ ضئيل جدًا. إنجازات فردية كبيرة جدًا، حتى داخل المؤسّسة الإسرائيلية (عربي يدير أكبر بنك إسرائيلي، وباحث عربي يدير أهم معهد تكنولوجي إسرائيلي) في مقابل غياب الإنجازات الجماعيّة. أي أفراد أكثر ثراءً، في مجتمع أكثر فقرًا.

أمّا الأثر الاجتماعي فكان أشد وطأة: عنف وجريمة في كل مكان. عنف على كلّ المستويات، داخل الأسرة الواحدة، بين العائلات داخل البلدة الواحدة. وتبرير العنف باستخدام جمل مثل «لا يقترب من السوق السوداء لن يقترب أحد منه»، وهذا ادّعاء خاطئ، فعدد كبير من ضحايا العنف غير متورّط في هذه القضايا، لا بشكل مباشر ولا بغير مباشر.

وفي ظلّ الحديث عن فردانيّة تُعزّزها إسرائيل بسياساتها الاقتصاديّة النيوليبراليّة، يكون الحديث عن النشاط السياسي، الذي هو في الأساس تعبير عن إيمان بقيم مثل العدالة ورفض الظلم – بمستوياته العديدة من الأسرة الصغيرة حتى الحرب الكبيرة – ضربًا من ضروب الجنون، ونرى كيف تنعكس نتيجتها على الحركة الوطنيّة في الداخل.

الحركات... الطرح المقابل

وفي ذروة هذه السياسات ونتائجها جاءت الحركات الشبابيّة تحمل تضامنًا اجتماعيًا كبيرًا، وتعمل على مستويين: إعادة أهمية العمل الجماعي والانتماء المجتمعي مع الأمل بأن يقود ذلك إلى نبذ تام للمجرمين، ووعي بدور المؤسّسة الإسرائيليّة، على المستوى التنفيذي في موضوع التواطؤ مع عصابات الإجرام، وفي الدور العام كله عبر العنصرية التي تأسست عليها إسرائيل، وسياساتها الاقتصادية الجديدة.

الصورة الآن في طريقها لأن تكون أوضح: العنف ضد امرأة واحدة أصبح يعني خروج تظاهرات كبيرة تناهض العنف ضد النساء في كل البلدات وإغلاق شوارع رئيسيّة؛ وجريمة عنف واحدة في أم الفحم تعني أسابيع من التظاهر والاشتباك مع الشرطة في أكثر من مكان؛ ومصادرة أراض في النقب ليست شأنًا نقابويًا خالصًا، إنّما قضيّة الفلسطينيين حتى من لم يزر النقب منهم، وكذا الحصار على غزة، فقتل طفل في مسيرة العودة، يعني إغلاق شارع في حيفا.

لتعميم هذه التجربة طويل، لكنّ تراكم الوعي على المستويين السياسي والاجتماعي، يمهّد إلى حراك شبابي أوسع وأقوى وقادر على تحقيق إنجازات سياسيّة، تبدو أنها شخصيّة أو عينيّة.

آفاق الحراك الشبابي في 48

نداء نصار

جاءت مظاهرات الغضب في أم الفحم ضد العنف والجريمة وتواطؤ الشرطة مع عصابات الإجرام، بعد سنوات طويلة لم يشهد فيها الداخل الفلسطيني حشدا شعبياً بهذا الزخم، منذ المظاهرات ضد مخطط بيغن- برافر الممتدة حتى ديسمبر/ كانون الأول 2013. حيث بين حراك أم الفحم اليوم عن قدرته المتجاوزة هذه المرة للمحدودات الذاتية والموضوعية؛ دون تجارب أخرى سابقة؛ على استنهاض شعبيّ محليّ متنوع وواسع، لم يكن ليلتئم خارج هذا « الحشد « الموجه حصرا نحو الخارج؛ الشرطة؛ لتقاعسها بل تواطؤها مع منظمات الجريمة، وما تمثله من دور أوسع تمارسه المؤسسة الإسرائيلية بحقنا كفلسطينيين في هذه البلاد.

عرت هذه التجربة اللافتة والممتدة على مدار أسابيع، يقودها الحراك الشبابي الفحماويّ، بؤس المحاولات الفاشلة التي أرادت سحق المجتمع بحجة مصلحته، والتي ظنت أن القفز عن الهوية الوطنية وتقويض المنجزات الوطنية من شأنها؛ مصحوبة بالفهلوية السياسية؛ أن تحمي المجتمع من شبح الجريمة، وأن تحقق بمسميات أخرى أوسع « منجزات يومية مدنية «. علاوة على ذلك، أبرز الحراك أفضليته عن النموذج الآخر الذي يتكئ على هموم الناس عبر إعادة إضعافهم وتصويرهم كرعية جاهزة لقبول أثمان سياسية مفرطة، يقدمها وكلاء أمام السلطة للحد من ظاهرة صنعتها هي، في حين يمثل الحراك بأصالته نموذجا آخر يجترح القوة والقدرة والجمعيّ المشترك من أوسط هذه الهموم. ومذكرا بدور كنا نتوخاه من قيادة الحركة الوطنية، عبر التماس الخوف والغضب لدى الناس، وتسييس هذه المشاعر والحاجات، وتنظيمها وتوجيهها نحو المؤسسة، بما يخدم المصلحة المباشرة المتمثلة بمجابهة الجريمة والمطالب العينية من جهة، والمصلحة المجتمعية المتصلة في إعادة بناء ما تقوض من مجتمع، عبر ما يُمكنه هذا « الحشد « من فرص في إعادة تعريف المشترك وشعور المقدرة والفاعلية لدى الناس. استعاد شباب أم الفحم تعريف السياسة التي نريد، سياسة نديرها نحن مدفوعين بقوة وحصانة مستمدة من الناس، ولا نكون ضمنها عاملاً سالباً مفرغ الإرادة والشروط. سياسة لا انفصام ضمنها بين اليومي والوطني، وأعادوا ممارسة متلازمة تسعى السلطة الى إعادة توضيحها حين تقمعنا وترفع أيديها عن أرواحنا التي تزهق كفلسطينيين، موضحين بذلك أن تواطؤ الشرطة مع عصابات الجريمة ليست سقطة سياسات عابرة، وإنما ممارسة منهجية تعكس طابع علاقة ممتدة مع الدولة.

لم ترفع المظاهرات في أم الفحم شعار تحرير فلسطين، بل وضعتها عناوناً وسياقاً تفهم عبرها الممارسات الواقعة بحقنا، دون أن يحد ذلك من تحديد مطالب وخطوات عمل عينية- اقالة قائد شرطة أم الفحم، تجميد عمل الشرطة الجماهيرية، جمع السلاح غير المرخص، وغيرها. موضحة بذلك أن « التأثير « في السياسة ممكن ووارد وليس منوطاً حتماً بالشعبوية والفهلوية، إذا ما شهدنا ردود فعل المؤسسة إزاء الحراك الجاري، وقارناها على سبيل المثال لا الحصر، مع الإهانة الجمعيّة الحاصلة في كل مرة نمارس فيها لعبة «العربي الجيد « من جديد.

لم تنضج الحالة في أم الفحم لتصل الى التصاعد الذي هي عليه الآن، بفعل قرار سياسي من أية هيئة عليا، بل بفعل معطيات وتجارب محليّة، أولها حالة الاحتقان والغضب الشعبيّ جراء حالات القتل الحاصلة، وأخرها مقتل الشاب محمد ناصر إغبارية، وقمع الشرطة للمظاهرات الخارجة ضد العنف والجريمة وحالة الفراغ والبتم السياسيّ التي نعانيها كمجتمع. ومع ذلك، إن هذه المعطيات المحليّة وإن لم تكن حصرية لأم الفحم بالذات- اذ تعاني العديد من البلدات العربية الأخرى واقعا مشابها إن لم يكن أشد وطأة- ليست ضمانا حتمياً لخط مسار شعبيّ جماهيري على النحو الحاصل في أم الفحم. وهنا، يستوجب القول من باب الواقعية والإنصاف، إن النموذج الجاري لا يدور بمعزل عن الحالة السياسية العامة وما تولده من ثقافة وديناميكيات سياسية مرادفة، ولا يشكل حالة فرز عنها، بل إنه يدور ضمنها، فهو ليس نقيضها المجرد والمطلق، بل واحد من مخرجات التفاعل معها. وبذلك فان المحصلة النهائية ليست تحصيل حاصل حتميًا لواقع نعانيه بالضرورة، بل أيضا وبالأساس لعمل تنظيمي محليّ ولكيفية التعاطي مع الكثير من التفصيلات، التي قد تكون هي بالذات المحك الذي قد يحدد امكانية الخلاص من جرف التجاذبات والتوترات المرشحة للحصول من عدمه، وبالتالي من نجاح وتوسع التحركات الشعبية ومدى تأثيرها.

هذا الارتكاز على أهمية العمل التنظيمي المحليّ وكيفيته، منطلق بالأساس من ادعاء، عدم طهرانية التحركات الشعبيّة تحديداً الشبابيّة منها، التي كثيرا ما يجري التعامل معها على أنها فضيلة لذاتها، وفرزها على أنها البقعة المثالية الأخرى المغايرة لما نعيه ونرفضه في العمل السياسيّ التقليدي والمؤسسي. هذا التعاطي المجرد المدفوع بفرط الإحباطات والأحلام، يتجاهل أن الأفراد والمجموعات الفاعلة في التحركات الشعبية والشبابية في حالة تفاعل دائم مع المعطيات السياسية المحيطة، فهم جزء منها بفرض هوياتهم الفرديّة أو التنظيمية، في غياب برنامج ومشروع سياسي ناظم، تظل هذه الهويات في حالة تفاعل ونقاش وتجاذب مع المجريات، فلا تكون الأمور محسومة أو مغلقة بل قيد الصياغة الدائمة، وتظل من مسؤولية المجموعة والأفراد المنظمين (في حال وجدوا) محاولة توسيع رقعة المشترك والمتفق وتحييد الفردانية والخلافات في كل لحظة من جديد. هنا، يجدر السؤال حول مشاركة النساء، مثلا، دور الخطاب الديني، مدى الاتصال والانفصال عن المؤسسة، التي ستظل أسئلة خلافية وحية التحرك، وقد تحدد استمراريته من عدمها، إلا أنها في هذه المرة إن لم يتم قمعها مسبقاً لصالح خلق « المشترك «، ستحظى بفرصة نقاش وتعاط أفضل في سياق نضالي أرجح لأن يكون منزوع الانتهازية.

فلسطين في عهد الانتداب... الثورات المغدورة

في كافّة المحطّات الثوريّة، التي واجه خلالها الشعب الفلسطيني اعتى قوّة إمبرياليّة في ذلك الوقت، اتّخذت «الزعامات الوجاهيّة» مواقف انحدرت إلى ما دون التخاذل، بدءاً بانتفاضة موسم النبي موسى في العام 1920، وانتهاء بالثورة الفلسطينيّة الكبرى (1936-1939)

احتجاجات في القدس ضد الانتداب البريطاني عام 1938 (Getty)

تامر خرمه

كشفت الثورات والانتفاضات الفلسطينيّة التي سبقت وجود ما يسمّى بـ«دولة إسرائيل»، خلال مرحلة الاستعمار البريطاني، حقيقة «الزعامات» التي ادعت تمثيل الشعب الفلسطيني في تلك المرحلة، حيث فشل من كان يفترض أنهم «ممثلو» الشعب في قيادة هذه الثورات ضمن استراتيجيّة تحرير جذريّة، تحول دون تنفيذ المشروع الصهيوني في الأراضي المحتلة. السبب ببساطة يعود إلى الطبيعة الطبقيّة لتلك «النخبة» التي ادعت «الزعامة»، والتي غلبت «الواقعيّة السياسيّة» على حساب العقائديّة الثوريّة، وبالتالي قزمت أهدافها إلى بناء سلطة في ظلّ الانتداب. أما أشبه اليوم بالأمس!

في كافة المحطات الثوريّة، التي واجه خلالها الشعب الفلسطيني اعتى قوّة إمبرياليّة في ذلك الوقت، اتّخذت «الزعامات الوجاهيّة» مواقف انحدرت إلى ما دون التخاذل، بدءاً بانتفاضة موسم النبي موسى في العام 1920، وانتهاء بالثورة الفلسطينيّة الكبرى (1936-1939)

في ظلال الإقطاع

في تلك المرحلة، كانت «النخبة» المهيمنة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة تتشكل من ملاك الأراضي، و«وجهاء» العائلات التي استندت إلى الأعراف في تثبيت «زعامتها»، والبرجوازيّة الناشئة التي كانت لاتزال تترعرع في كنف الإقطاع. كما كانت ظلال العهد العثماني لاتزال تقيلة على الواقع الاجتماعي الفلسطيني، حيث سيطر عدد قليل من العائلات على مساحات شاسعة من الأراضي، مقابل تزايد أعداد المزارعين العاملين بالأجر، حيث أخذت شريحة صغار الملاكين بالتلاشي، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصاديّة في القطاع الزراعي. أما بالنسبة لـ «الوجهاء» فقد كرّس الاستعمار البريطاني نفوذهم ودورهم كوسيط بينه وبين الجماهير الكادحة، التي رأت في الثورات طريقها الوحيد للخلاص.

وكان تشابك العلاقات وتداخل المصالح بين شريحة ملاك الأراضي، والبرجوازيّة الناشئة في عهد «الانتداب»، سببا حال دون تطورها آنذاك إلى طبقة متبلورة تمتلك سمات البرجوازيّة الوطنيّة، وبالتالي هيمن «الوجهاء» على المشهد السياسي، الذي اتسم بصراع على سلطة «موعودة»، بين العائلات التي برز فيها إطلاقا ما قد يشير إلى مقاومة الاستعمار!

هذا الموقف المهادن، الذي لا يرى في وجود الاستعمار البريطاني مشكلة تستوجب الكفاح المسلح، بقي مهيمنا على منطق «الوجهاء» حتى بعد اندلاع الثورة الفلسطينيّة الكبرى عام 1936، خاصة أن بريطانيا كانت قد وعدت اللجنة العربيّة بتأسيس «دولة». المصيبة لم تقف عند حدود التخاذل، بل تفاقمت إلى شن ثورة مضادة، كان أبرز جلاوزتها ما يسمى بـ «قصائل السلام»! ومن المواقف المتخاذلة الأخرى التي اتخذتها هذه الشريحة ما صدر عن اللجنة العربيّة العليا من استنكار لعملية اغتيال الحاكم البريطاني للواء الجليل عام 1937. ولكن هذا الموقف لم يحل دون قيام «الصديق» البريطاني بعزل المفتي من رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، والأوقاف، على أيّة حال، اندلاع الثورة الفلسطينيّة الكبرى كان ترجمة لرفض الشعب الفلسطيني لعباءة «الوجهاء» ومقاربتهم السلميّة، إلا أنهم بشقيهم من «مجلسيين» و«معارضة» تمكنوا من خطف الأضواء القياديّة، قبل أن يلعبوا بورقة «وساطة» الزعامات العربيّة، لوقف الإضراب الكبير.

حتى قبل اندلاع الثورة الفلسطينيّة الكبرى، كانت مواقف الوجهاء مناقضة تماما لأي طرح ثوري راديكالي، فخلال ثورة البراق عام 1929، أصدروا بيانا في شهر آب/أغسطس من ذلك العام لدعوة الجماهير إلى «حسم الفتنة»! واقتصر «نضالهم» على إرسال مذكرة إلى وزير المستعمرات البريطاني!

عقيدة الفداء

أما بالنسبة للشعب الفلسطيني، فإن الوعي بضرورة الكفاح المسلح كان جليًا في الانتفاضات الثوريّة التي بدأت منذ العام 1919، الذي شهد تأسيس جمعيّة «الفدائيّة»، مرورا بثورة القسّاميّين، وكذلك عمليّات الكفّ الأخضر، وصولا إلى الثورة الفلسطينيّة الكبرى التي تجسدت في العصيان المدني، لتعبّر عن أرقى أشكال الوعي الثوري، والتي خذلتها «الزعامات» الرجعيّة.

> كانت «النخبة» المهيمنة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة تتشكّل من ملاك الأراضي، و«وجهاء» العائلات التي استندت إلى الأعراف في تثبيت «زعامتها»، والبرجوازيّة الناشئة التي كانت لاتزال تترعرع في كنف الإقطاع.

نصبتها الأعراف، كعائلة الحسيني، والخالدي، والنشاشيبي، حتى الأحزاب السياسيّة التي تشكلت لاحقا، كانت مفصلة لتلائم مقاس «الوجهاء»، كحزب الدفاع الوطني، الذي تأسس في العام 1934، والحزب العربي الفلسطيني، الذي تأسس سنة 1935.

حاولت البرجوازيّة الصغيرة شق طريقها عبر حزب الاستقلال، الذي تبنى طرحا وصفه البعض بـ «الثوري» مقارنة بطرح الحزبين السائدين، إلا أن عدم تجذره بين جماهير الفلاحين من جهة، واتساع نفوذ «الزعامات الوجاهيّة» من جهة أخرى، كانا سببين حاسمين في الإبقاء على تأثيره ضمن الحدود الدنيا.

نتيجة لهذا الواقع الطبقي، كانت الجماهير الكادحة هي طليعة ووقود ثوراتها في آن. أما «القيادة الوجاهيّة» المفترضة لهذه الجماهير، فقد تبنت مقاربة مختلفة تماما، يمكن وصفها بـ «نضال» المذكرات الاحتجاجيّة، والرسائل السلميّة!

«وجهاء» ولكن!

التهافت على نيل رضا المندوب السامي، جعل دور «الوجهاء» يتأرجح ما بين محاولات استغلال انتفاضات الشعب الفلسطيني لتعزيز مكانتهم في أعين المحتل و«زعامات» الرجعيّة العربيّة آنذاك، وبين الاستماتة في محاولات إخماد هذه الانتفاضات، والتشبّث بالطرق السلميّة، طمعا في قيام الانتداب بإنشاء «سلطة» عربيّة تحقق مصالحهم الطبقيّة. الصراع بالنسبة لهذه الشريحة كان يقتصر على محاولة الحد من هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة، أما فيما يتعلق بالاحتلال البريطاني، فلا أمر كان بالنسبة لها طبيعيًا للغاية! هذه ما تبيّنه بوضوح قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، والتي تلخصت في شجب السياسة الصهيونيّة ووعد بلفور، ورفض مبدأ الهجرة اليهوديّة، وإقامة حكومة تمثيليّة وطنيّة، دون أن يرد فيها إطلاقا أي ذكر لمقاومة الاستعمار!

> كانت «النخبة» المهيمنة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة تتشكّل من ملاك الأراضي، و«وجهاء» العائلات التي استندت إلى الأعراف في تثبيت الأراضي، و«وجهاء» العائلات الأعراف في تثبيت «زعامتها»

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

العربي الجديد
ملحق فلسطين
الأحد 28 مارس/ آذار 2021 م 15 شعبان 1442 هـ
العدد 69 السنة السابعة
Sunday 28 March 2021

بالصورة

لا شكّ بأن الانتفاضات في منطقتنا أتت نتيجةَ ضيق الأوضاع الحياتية والحقوقية . لكن ما كان للشعب أن ينتفض لو أنه لمس إمكانية إحداث تغييرٍ ما من داخل النظم، أي اعتماداً على إصلاحات النخب السياسية

لا توفر السلطة غطاء لمقاومة الفلسطينيين الاحتلال الإسرائيلي (جعفر اشتية/فرانس برس)

فقاعة النّخبة والسّلطة السّياسيّة

فادي عميره

يسود العالم إحساسٌ بانفصال البنى الفوقيّة، من نخب سياسيّة ومؤسّسات السّلطة ومنظومة الدّولة إجمالًا، عن واقع المجتمع؛ نلمسه في انشغالها بأمور كثيرًا ما تكون بعيدة عن تمثيل وإدارة شؤون المجتمع ومصالحه، كانشغالها في صراعات الهيمنة والنّفوذ. كما يظهر في عجزها الواضح عن فهم المجتمع وحركته وتشخيص مشاكله، وبالتّالي عن إيجاد الحلول لها، ما يؤدّي إلى العديد من الأزمات كالتي نراها اليوم في كلّ مكان تقريبًا. رغم أنّ ظاهرة الانفصال هذه تنتشر في العالم، إلّا أنّها أكثر وضوحًا في الدّول الأقل ديمقراطيّة كمنطقتنا التي تمر بتغيّرات جذريّة بدأت منذ عقد. حيث يتعامل النّاس مع السّياسة كأنّها مجال منعزل عن حياتهم اليوميّة وظروف معيشتهم، كما أنّه من الواضح أنّ هناك أزمة تمثيل سياسيّ وانهيار شامل تقريبًا للثّقة بين النّاس والنّخب، ما يجعلهم ينظرون في أقوالهم وقراراتهم ونواياهم بعين يملأها الشّك. يمكن ملاحظة هذه الأزمة في الكثير من الأمثلة، منها تونس التي تعاني من شلل في العمليّة الديمقراطيّة بعد الثّورة، حيث فقد المجتمع هناك ثقته بكلّ الأحزاب السّياسيّة وصوّت لقيس سعيّد، وهو شخصيّة مستقلّة بعيدة عن الوسط السّياسي. من الأمثلة أيضًا، ضعف مشاركة الأردنيّين في الانتخابات النّيابيّة، بالرّغم من حاجتهم إلى تغيير حقيقيّ في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة الصّعبة؛ كذلك انتفاضة اللبنانيّين على كلّ الطّبقة السّياسيّة، وفشل المعارضة السّوريّة في التّعبير عن الشّارع... كما نجده في فلسطين، فقد وصلت المؤسّسات والنّخب السّياسيّة إلى حالة بائسة من تراجع وفساد وتنافس على سلطة مفصّلة لخدمة الاحتلال دون أرضٍ وسيادة، ما أدخل هذه القيادات في حالة من الاغتراب عن هموم الشّعب وأغرقها في الأوهام. لم يعد الفلسطينيّون والفلسطينيّات يثقون في من يدّعون تمثيلهم، وخصوصًا فلسطينيّي الشّتات الذين لا إطار يمثّلهم ويعبّر عنهم. هي إذن أزمة حقيقيّة، لكن ما هي أسبابها ونتائجها؟

من الواضح لمن يراقب ويتأمّل العالم، أنّ أسباب الأزمة تعود لخلل متأصّلٍ في المنظومة الاجتماعيّة السّائدة، وجوهر هذا الخلل يكمن في هرميّة المنظومة، التي تجعل منها كيانًا جامدًا وثقيل الحركة، يخشى التّغيير الذي قد يهزّ أركانه. لذلك، شاغل السّلطة الأساسي هو فرض «الاستقرار»، أي شلّ حركة المجتمع ومقاومة التّغيير.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

الشباب العراقيون ضحية محاصصات الدولة والفساد (كرار عيسى/ الاناضول)

مطالبات اردنية بتعديل الدستور وتغيير قانون الانتخابات (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

تعطل حكومي وانهيار اقتصادي في لبنان (مهمت غلدي/ الاناضول)

ازمات السودان تتفاقم على كل المستويات (اشرف الشاذلي/فرانس برس)

الانتقال الديمقراطي في تونس ضحية النخب السياسية والمطالب الفئوية (Getty)

شعب مبادر متقدم دوماً على قياده

ماجد عزام

كان الشعب الفلسطيني ولا يزال مبدعاً مستعداً لبذل التضحيات الهائلة والأسطورية متقدماً دوماً على قيادته وقادراً على إخراجها من عثراتها وأزماتها، ورغم أن ذلك حصل باستمرار منذ بداية الصراع مع المشروع الاستعماري الصهيوني قبل مائة عام إلا أن هذا المقال سيركز على إبداعات الفلسطينيين خلال العقود الأربعة الأخيرة أي منذ الانتفاضة الأولى إلى المقاومة الشعبية في الضفة الغربية وحتى في غزة، رغم عسكرتها الهائلة المقاومة التي توافق عليها قادة الفصائل في لقائهم بين رام والله وبيروت أوائل أيلول/ سبتمبر الماضي، ثم عجزوا عن ترجمة ما اتفقوا عليه عملياً في الميدان وصولاً إلى تمسك الأجيال الفلسطينية الثانية والثالثة في الشتات «رغم الفراغ القيادي والمؤسساتي الهائل» بهويتهم وذاكرتهم الجمعية العصية على النسيان ونشاطهم اللافت والدائب لتأكيد إصرارهم على حقهم في العودة إلى القرى والمدن الفلسطينية التي هجر آباؤهم وأجدادهم منها قبل سبعة عقود.

اندلعت انتفاضة « الحجارة» الأولى – نهاية العام 1987 - كردّ مباشر من الشعب الفلسطيني في الداخل على أحداث وتطورات ثمانينيات القرن الماضي، العاصفة التي بدأت باجتياح إسرائيل للبنان وصولاً إلى بيروت -1982 - وإخراج منظمة التحرير وقواتها من هناك وتشتتها بين العواصم والحواضر العربية وتكاثر المشاريع السياسية الهادفة إلى شطب القضية الفلسطينية وإزالتها عن جدول الأعمال الإقليمي والدولي عبر خطط من قبيل روابط القرى في الضفة الغربية والخيار الأردني وحتى الوطن الفلسطيني البديل في الأردن دون تجاهل سعي نظام حافظ الأسد الدموي والإجرامي لشق وإضعاف حركة فتح ومنظمة التحرير والهيمنة عليها للإمساك بورقة القضية الفلسطينية والتلاعب بها لتحقيق مصالح فئوية تتعلق ببقاء النظام الطائفي وضمان سيطرته على السلطة في سورية ولبنان أيضاً.

انتفاضة الحجارة جاءت مفاجئة حتى للاحتلال الإسرائيلي نفسه، خاصة مع قيادتها من الجيل الشاب آنذاك، ونجحت في تأكيد وتكريس مكانة منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كما نجحت في وضع القضية الفلسطينية مرة أخرى على جدول الأعمال الإقليمي والدولي، غير أن القيادة عجزت عن تجيير تضحيات الانتفاضة وإبداعاتها وتضحياتها من أجل تحقيق الآمال الوطنية الفلسطينية المشروعة في السيادة والاستقلال بل اعتبرتها مناسبة ومبرر للتوقيع على اتفاق أوسلو سيئ الصيت - مطلع تسعينيات القرن الماضي - الذي يمثل جذر كل العلل التي نعانيها حالياً من انقسام وتراجع على كل المستويات، و توقّع القيادي الفلسطيني المؤسس خالد الحسن - رحمه الله - أن ينفجر الشعب الفلسطيني منتفضاً عندما يرى تداعياته وتجلياته الكارثية على الأرض، وهو ما حدث فعلاً وقبل مرور عشر سنوات على توقيع الاتفاق عبر الانتفاضة الثانية - انتفاضة الأقصى أيلول/ سبتمبر 2000 - التي اندلعت أيضاً بمبادرة ذاتية في الميدان رداً على الاتفاق المشؤوم وتعبيراً عن وعي الفلسطينيين وعقلهم الجمعي بعجزه عن تحقيق آمالهم الوطنية المشروعة في السيادة والاستقلال وتقرير المصير. الانتفاضة الثانية شهدت كذلك إبداعات وتضحيات هائلة وأسطورية من الشعب الفلسطيني، إلا أن القيادة الرسمية التي تخبطت في مواجهتها بين التأييد والرفض، وعجزت بالتالي عن استثمارها كما ينبغي بل وتمسكت بالبقاء في المسار البائس والفاشل نفسه الذي اندلعت الانتفاضة ضده، والأسوأ ربما أن تفاهم إنهاء هذه الأخيرة أدى مع الوقت وضمن أسباب أخرى طبعاً إلى الاقتتال والانقسام الفلسطيني بعد ذلك بفترة قصيرة.